في جلسة افتتاح اللقاء التشاوري السياحي السنوي:

مجور : نؤكد حرص الحكومة على تقديم الخدمات والتسهيلات للقطاع السياحي

على ذوي الاختصاص وضع معالجات لمختلف التحديات المفروضة على السياحة

السياحة من القطاعات الاقتصادية الإنتاجية الواعدة وعام 2009م بداية المرحلة الثانية للإصلاح المؤسسي فيها

صنعاء/سبأ:

أكد الدكتور علي محمد مجور، رئيس مجلس الـوزراء حرص الحكومة على تقديم الخدمات والتسهيلات ذات المستوى الأفضل للقطاع السياحي في اليمن بالتزامن مع خطة الحكومة في الإصلاح ومكافحة الفساد والتوجه نحو تعزيز اللامركزية في السلطة المحلية والتوسع من صلاحياتها من خلال تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للانتقال إلى نظام الحكم المحلي.

وفي كلمة افتتح بها اللقاء التشاوري السياحي امس بصنعاء قال الدكتور مجور:« إن الملتقى السياحي السنوي يؤكد إصرار وتعاون الجميع على تجاوز الصعاب التي قد تعترض السياحة والانطلاق في عملية التطوير للإدارة السياحية واعتبار عام 2009م بداية المرحلة الثانية لعملية الإصلاح المؤسسي للسياحة التي تعد من أهم القطاعات الاقتصادية الإنتاجية الواعدة لليمن».

واوضح رئيس الوزراء ان الاهتمام الذي توليه الحكومة للقطاع السياحي يندرج ضمن المهام والواجبات الوطنية للاستفادة من مواردها الغنية والمتنوعة والمستدامة الأمر الذي دفع إلى تحقيق عدد من الخطوات اللازمة بهذا لمجال ، وقال:« لقد حرصت الحكومة على توفير البناء المؤسسي الملائم للسياحة واستكمال البنية التشريعية والتنظيمية للقطاع السياحي في عام 2008م ، وإحالة قانون السياحة البديل إلى مجلس النواب الذي نأمل أن يستكمل مناقشته وإقراره قريباً لماله من أهميته في التنظيم والإشراف على النشاط السياحي إضافة إلى اعتماد خطة التنمية السياحية التي تعد أحد مفاصل الإستراتيجية الوطنية للسياحة».

ولفت الدكتور مجور الى أن انعقاد هذا اللقاء السياحي في ظل تداعيات الأوضاع الدولية والإقليمية والمحلية المؤثرة سلباً على صناعة السياحة جراء الأزمة المالية العالمية وتغيرات المناخ وتأثير الصراعات والتوترات والأعمال الإرهابية بمختلف أشكالها بما فيها جريمة اختطاف السياح التي تطال كثيراً من البلدان ومنها اليمن لتلقي تأثيراتها السلبية على السياحة والقطاعات والصناعات والخدمات الأخرى على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي ، موضحا ان كل ذلك يستدعي من ذوي الاختصاص دراسة وتتبع التأثيرات المختلفة لتلك الظروف على المستوى المحلي ووضع المعالجات للتغلب على التحديات المفروضة جراء ذلك على السياحة.

وأشار الى أن خطة التنمية السياحية تضم 49 مشروعاً منها 44 مشروعاً خدميًا و5 مشاريع رائدة فضلا عن إصدار حزمة من القرارات الدافعة لتأسيس نظام إحصاء سياحي حديث وإنشاء وحدة الطوارئ السياحية واعتماد إستراتيجية الإعلام السياحي وغيرها من الخطوات المحفزة لهذا القطاع الحيوي.وقال:« تم اعتماد آلية خاصة بتحصيل الضرائب والرسوم على المنشآت السياحية والفندقية والتي تقوم على إلغاء الرسوم غير القانونية على المنشآت و تجميع رسوم النظافة والتحسين المقرة عليها في رسم واحد يضاف إلى فاتورة الكهرباء وتخفيض وتوحيد رسم الإقامة في المنشآت الفندقية مراعاةً لظروف القطاع الخاص في المجال السياحي واستجابةً لتوصيات اللقاء التشاوري السياحي الثاني المنعقد العام الماضي».

ولفت رئيس الـوزراء الى أن وثائق الملتقى السياحي لهذا العام تناولت قضايا رئيسية تصب جل اهتمامها في توجه الوزارة نحو اعتبار عام 2009م منطلق تطوير الإدارة السياحية وهو ما تدعمه الحكومة وتشيد بتسلسل وانضباط خطوات التدرج نحو تحقيق إدارة سياحية حديثة متكاملة، مؤكدا أن الخطوات الحثيثة نحو تحقيق التنمية السياحية المستدامة تمضي قدما على المسار الصحيح سعياً لتحقيق طموحات الجميع في استغلال الموارد السياحية الطبيعية والبيئية والثقافية وفتح مجالات أوسع للاستثمار وتشغيل العمالة وتنشيط الحركة السياحية وفق منهج منظم واعتماد إعلام سياحي منضبط وملتزم بإستراتيجية الإعلام السياحي.

وشدد مجور على أن التغلب للتحديات التي تواجه السياحة لا تقع على عاتق وزارة السياحة فحسب وانما مسؤولية وطنية تكاملية تشمل كافة الجهات الحكومية ذات العلاقة بهيئاتها ومؤسساتها ، وقال:« إن السلطة المحلية ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والقطاع الخاص يعول عليها كثيرا في القيام بكل الجهد للاستثمار وتوسيع المنشآت السياحية وتطوير خدماتها لأن الغاية من السياحة توفير النقد الأجنبي وخلق فرص عمل متزايدة مباشرة وغير مباشرة وتنمية المجتمعات المحلية وزيادة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي وفي التنمية الشاملة».

وأضاف:« ولا يمكن تحقيق ذلك الا عبر سلسلة من الاجراءات والعمل المنظم والمتواصل والدؤوب والمثمر وتعزيز الأمن والاستقرار ورفع مستوى الوعي المجتمعي والإرشاد الديني والتنوير الثقافي والإعلامي» ، مؤكدا ضرورة تقديم المزيد من التسهيلات لجذب الاستثمار ومعالجة المشكلات المؤثرة على نشاط القطاع السياحي وتحسين البنية التحتية وتطوير الإدارة وتجسيد الشراكة والمسؤولية الوطنية تجاه صناعة السياحة في بلادنا والالتزام بإبراز اليمن بالوجه الحضاري كمقصد سياحي وبلد مضياف.

من جهته اكد نبيل حسن الفقيه ، وزير السياحة على أهمية تطبيق القوانين النافذة ومنها قانون الاختطاف والتقطع وإحالة كل الخاطفين للمحاكم والتشديد في الأحكام وفقا للقانون والشرع والاستمرار في تطبيق قانون منع حمل وحيازة السلاح ، مبينا أن الاستقرار وتحسين الوضع الامني سوف يدعم توجهات فخامة رئيس الجمهورية نحو دعم القطاع السياحي.

واوضح الوزير ان الاجـراءات التي من المنتظر اعتمادها من قبل وزارة الداخلية سيكون لها بالغ الأثر في تأمين السياح والمواقع السياحية ، موضحا ان أهم تلك الاجـراءات تفعيل وحدة تأمين السياح التابعة للأمن المركزي وإدخال النظام الآلي لتتبع المركبات الذي أقره مجلس الترويج السياحي واضطلاع المجالس المحلية بدورها في تحسين المواقع السياحية وتأمينها.

واشار الفقيه الى ان إشراك افراد المجتمع في الحراك السياحي لجني الفوائد المباشرة سيساعد على الرفع من مستوى الوعي بأهمية السياحة ، وقال: « ان هذا سيولد الشعور بأهمية التصدي لكل من تسول له نفسه المساس بأمن الوطن وسلامته والخروج عن القانون» ، معربا عن ثقته في أهمية التوجه نحو تحسين البيئة الاستثمارية في اليمن واهمية التعديلات القادمة على مشاريع القوانين ذات الصلة بالاستثمار والتي ستكون معززة للدفع بالاستثمارات السياحية نحو مزيد من التطور والنماء.

وتحدث في اللقاء التشاوري الاخ علوان الشيباني ، نائب رئيس مجلس الترويج السياحي ، حيث تطرق الى خطورة التحديات التي تواجه القطاع السياحي ليس في اليمن فحسب بل على المستوى الاقليمي والدولي في ظل التحولات والتغيرات الداخلية والخارجية ، مشيرا الى تأثيرات الازمة المالية العالمية وتبعاتها الخطيرة على القطاع السياحي بمختلف مجالاته لاسيما المنشآت السياحية والقطاع الفندقي ، وقـال:« أن الازمة المالية العالمية وجهت لمنشآتنا السياحية ضربة مدمرة قد لا تستطيع منشأتنا السياحية تجاوز تبعاتها بسهولة ويسر بسبب اعتماد تلك الفنادق على التدفقات السياحية الوافدة من أوروبا بشكل خاص وعلى الوفود الحكومية والتجارية والاستثمارية التي بدأت تجف منابعها تحت تأثيرات تلك الازمة العالمية».

واشاد الشيباني بدور رئيس مجلس الوزراء في اتخاذ اجراءات عملية لدعم مسار القطاع السياحي ودعم توصيات المجلس الاعلى للسياحة ذات الصلة بإلغاء شرائح الرسوم غير القانونية التي تجنيها بعض الوزارات والمؤسسات وبإنهاء ظاهرة الازدواج الضريبي متمنيا أن تترجم تلك التوجهات إلى قرارات نافذة.

ويعقد اللقاء التشاوري السياحي تحت شعار: لـ2009م منطلق لتطوير الأداء السياحي) ، بمشاركة 129 مشاركا من قادة العمل السياحي ، يستعرضون على مدى يومين وخلال أربع جلسات عمل سبع اوراق ، إلى جانب إجراء مناقشة عامة حول اداء وهموم ومقترحات مكاتب السياحة بالمحافظات.

وتركز أوراق العمل على مناقشة المنصة المشتركة للحساب الفرعي وخطة التنمية السياحية والنظام الآلي لإصدار التراخيص السياحية للمنشآت والمهن السياحية وإستراتيجية الاعلام السياحي والترويج والتسويق السياحي ورؤية القطاع الخاص للشراكة نحو ترويج المناطق السياحية واثر الازمة المالية العالمية على القطاع السياحي.

ويهدف اللقاء إلى ترسيخ مبدأ التشاور لتطوير الاداء السياحي التعريفي بالخطط والبرامج السياحية المستقبلية والتأكيد على اهمية دور مكاتب السياحة في المحافظات وتحديث وتطوير الاحصاء السياحي وتنمية العلاقة مع القطاع الخاص ورجال الاعمال.

حضر اللقاء عدد من الوزراء واعضاء المجلس الاعلى للسياحة ووكلاء الجهات ذات العلاقة بالسياحة واعضاء مجلس الترويج السياحي ومدراء عموم ديوان عام الوزارة ومدراء المكاتب وممثلون عن القطاع الخاص.

نبيل الفقيه:

الاستقرار وتحسين الوضع الأمني يدعم توجهات فخامة الرئيس لتطوير القطاع السياحي

الإجراءات المنتظر اعتمادها من وزارة الداخلية ستسهم في تأمين السياح والمواقع السياحية

علوان الشيباني:

الأزمة المالية العالمية وجهت لمنشآتنا السياحية ضربة مدمرة قد لا تستطيع المنشآت تجاوز تبعاتها

استمع أمس إلى تقرير لجنة الزراعة والأسماك

اليوم.. مجلس الشورى يواصل مناقشاته لموضوع الثروة السمكية

صنعاء / سبأ:

عقد مجلس الشورى أمس الأحد أولى جلسات اجتماعه الخامس من دورة انعقاده السنوية الثانية والمكرس لمناقشة موضوع الثروة السمكية وذلك برئاسة نائب رئيس مجلس الشورى محسن محمد العلفي.وفي مستهل جلسة أمس قدمت لجنة الزراعة والأسماك والموارد المائية بمجلس الشورى تقريرها الخاص بالموضوع والذي قام بقراءته رئيس اللجنة الدكتور عبد الله المجاهد ونائب رئيس اللجنة علي محمد الواحدي ومقرر اللجنة الدكتور حسين الجلال.

وقد نوه التقرير بالأهمية التي يمثلها قطاع الأسماك باعتباره قطاعاً اقتصادياً واعداً يمتلك إمكانيات كبيرة وفرصاً استثمارية متنوعة في الاصطياد والتصنيع والتصدير، في ضوء مؤشرات مشجعة تتعلق بهذا القطاع حيث تؤكد أن مخزون البلاد من الثروة السمكية يصل إلى 850 ألف طن من شأنه أن يسمح باصطياد ما بين 350 - 400 ألف طن سنوياً من الأسماك.

ولفت التقرير إلى النمو السنوي المتحقق في الإنتاج السمكي خلال الخمس السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين، والذي قال إنه يصل إلى 20.4 بالمائة، وهو ما يتجاوز المعدل المستهدف والبالغ 13 بالمائة.

وأشار التقرير إلى الإسهام المتوقع لقطاع الثروة السمكية في ضوء تلك المؤشرات، في تحقيق الأمن الغذائي ودعم جهود مكافحة الفقر، حيث تضمن التقرير الجزء الخاص بالثروة السمكية في استراتيجية مكافحة الفقر.

ورصد التقرير ما اعتبره تنامياً ملحوظاً في استثمارات القطاع الخاص في قطاع الأسماك، والذي قال إنه أسهم في توفير خدمات التسويق والتخزين، هذا فضلاً عن التوسع الذي سجلته أنشطة الاتحاد التعاوني السمكي لجهة رفع كفاءة الإنتاج والتصدير والتسويق داخلياً وخارجياً.

ونوه التقرير كذلك بالتطور في الصناعات السمكية خلال السنوات الماضية، مع وجود ثلاثة مصانع كبيرة لتعليب الأسماك بطاقة إنتاجية تبلغ 30 مليون عبوة سنوياً، تغطي الطلب المحلي ويتم تصدير جزء مهم منها إلى الخارج.وتطرق التقرير إلى جملة من التحديات التي مازالت تقف أمام تطور قطاع الأسماك في البلاد، ومن أبرزها محدودية تواضع نشاط الصيد الحديث مقابل هيمنة النمط ا لتقليدي في الاصطياد، ووجود ضعف في مستوى خدمات البنية التحتية والتجهيزات والمستلزمات الأساسية التي يحتاجها هذا القطاع.

وحث التقرير على تبني سياسات وإجراءات تهدف تحقيق الاستغلال الأمثل والنمو المستدام للموارد السمكية، وتعزيز القدرات والبناء المؤسسي للقطاع من خلال تحديث التشريعات والقوانين واللوائح المنظمة لاستغلال الموارد السمكية. وأوصى التقرير بتقييم المخزون السمكي وبإنشاء قاعدة بيانات دقيقة وشاملة، وبحماية المخزون السمكي من الاستنزاف.. كما أوصى بتشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية والعربية والأجنبية، وبإنشاء شركات مساهمة للاصطياد والتصنيع والتسويق وتطوير أنشطة الاصطياد التقليدي والتعاوني.كما أوصى بإعادة تأهيل وتفعيل مراكز أبحاث البحار وإجراء الدراسات والبحوث حول تنمية الموارد السمكية في مجالات الإنتاج والتسويق، وربط موانئ الاصطياد بشبكة الطرق الرئيسة في البلاد.

كما دعا التقرير إلى توجيه الاهتمام بالبنية التحتية لأنشطة الأصطياد السمكي وفي المقدمة منها الموانئ، والاهتمام بالاستزراع السمكي، والاهتمام بالكادر الوطني المؤهل في هذا المجال.هذا وسيواصل مجلس الشورى مناقشاته للموضوع في الجلسة التي يعقدها اليوم الاثنين بمشيئة الله تعالى.

وكـان المجلس قد استعرض محضر جلسته السابقة وأقره.حضر جلسة أمس وكيل وزارة الثروة السمكية عبد الله عوض سنبل ، والوكيل المساعد لقطاع الخدمات وإنتاج الصيد التقليدي ناصر عبد الله العنسي، ورئيس الاتحاد التعاوني السمكي علي أحمد بن شباء وعدد من المسئولين وممثلي الجمعيات السمكية.

موجة صقيع حادة تتعرض لها عدة محافظات يمنية

المركز الوطني للأرصاد يحذر من تأثيراتها على الإنسان والمزروعات

محافظات / سبأ:

تسببت موجة صقيع حـادة تعرضت لها محافظات(صعدة، عمران، صنعاء، ذمار، البيضاء، الجوف، مأرب، والمناطق الجبلية والصحراوية من محافظة شبوة) في إتلاف مساحات كبيرة من المحاصيل الزراعية وخاصة محاصيل الخضروات في عدة مناطق من تلك المحافظات .

وأكـدت مـصـادر محلية فـي كـل من محافظات ذمار وصنعاء وصعدة وعمران تلف مساحات متفاوتة من المحاصيل الزراعية في عدة مناطق نتيجة موجة الصقيع الحالية إثر تدني درجات الحرارة إلى مادون الصفر خلال الساعات الماضية.

وبحسب المركز الوطني للأرصاد فأن درجة الحرارة سجلت ست درجات تحت الصفربجبل النبي شعيب ودرجتين تحت الصفر في كل صنعاء وذمار ودرجة تحت الصفر في سيئون بمحافظة حضرموت وصعدة , فيما سجلت درجـات الحـرارة خلال الساعات الماضية5,7 درجة مئوية في محافظة تعز وتعتبر باردة , ودرجتين مئويتين في مأرب و4,5 درجة مئوية في عتق و11 درجة مئوية في الغيظة.

وكـان المركز الوطني للأرصاد أهاب بالمواطنين القاطنين في تلك المحافظات ضرورة أخذ الإحتياطات اللازمة للوقاية من صدمات البرد وخاصة عند الأطفال وكبار السن ومرضى الربو وحماية المزارع من موجة الصقيع.

وبحسب خبراء المناخ والأكاديميين المختصين بعلم النبات والإرشاد الزراعي فإن الإنتاج الزراعي يتأثر سنوياً في الصقيع بدرجات متفاوتة وقد يـؤدي في بعض الحـالات إلى أضـرار شديدة بالمحاصيل الزراعية خاصة الخضروات الأمر الذي يتسبب في خسائر فادحة للمزارعين.

ويحدث الصقيع في الليالي الباردة والصافية التي لا تظهر فـي سمائها السحب ولا يكون فيها رياح حيث ينتج عن ذلك فقد الأرض لحرارتها وارتفاع الهواء الساخن للأعلى حيث يحل محله الهواء البارد الذي يهبط لأسفل. وعليه تكون المنطقة الملامسة لسطح التربة هي الأكثر برودة.

والصقيع ظاهرة طبيعية مناخية تختلف عن الثلج وهي أكثر انتشاراً في العالم وتغطي رقعتها جغرافياً لتشمل بعض البلدان الحارة نسبياً خصوصاً في فصل الشتاء.

وينتج الصقيع جـراء انخفاض درجة حرارة الهواء أو التربة إلى الصفر المئوي أو مادون الصفر وتتضرر النباتات من الصقيع إذا كانت حرارة الوسط المحيط بالنبات أو أجزائه أخفض من عتبة المقاومة الخاصة بالنبات وطور نموه وعندها يكون مدمراً للمحاصيل الزراعية .

ووفقا للباحثين الزراعيين فإن الصقيع يختلف تأثيره على النباتات من نبات لآخر حسب تحملها لدرجات الحـرارة وحسب أنواعها و أصنافها وأطوار نموها .

فعندما تنخفض درجات الحرارة وخاصة في أواخـر شهر ديسمبر ويناير يتوقف سريان العصارة في كثير من النباتات بسبب تجمدها ويكون ذلك سبباً في تلف وموت النباتات وقد تنخفض درجة الحرارة في بعض السنوات إلى 4 تحت الصفر في فصل الشتاء فيحدث الصقيع مرات متتالية أو متباعدة ما تسبب أضراراً كثيرة للنباتات .

وأكثر النباتات تضرراً من جراء الصقيع هي محاصيل الخضروات وفي المقدمة محاصيل «الطماطم، الفلفل، الباذنجان، البطاطا وكـذلـك الـفـراولـة والبصل» الأمر الذي يستوجب ضرورة حماية هذه النباتات من خطر الصقيع والزراعة تحت الصوب البلاستيكية في الشتاء بما يقلل حجم الأضرار و الخسائر كون المحاصيل الزراعية المكشوفة تتأثر النباتات فيها بشدة بضرر الصقيع.

وبحسب علماء المناخ والـزراعـة فإن هناك أنواعاً عدة لموجات الصقيع وعوامل مساعدة على تشكله, حيث يصنف الصقيع حسب طبيعة تشكله وزمـن حدوثه والأضرارالتي يسببها للنبات إلى التالي:

- الصقيع المتحرك يحدث عندما تتقدم كتلة هوائية بـاردة أو جبهة بـاردة على منطقة ما فينخفض معدل الحرارة اليومي كما تقل السعة الحرارية اليومية وبسبب تجدد الهواء البارد باستمرار تصعب مقاومة الصقيع المتحرك.

ونظراً لتكرار الصقيع المتحرك شتاء يسمى أحياناً الصقيع الشتوي وهو من أخطر أنواع الصقيع لأن الأعضاء الحديثة للنبات تتلف عندما يصيبها وتتلون باللون الأسود .

- الصقيع الإشعاعي: يحدث في الليالي الصافية والهادئة فصفاء السماء ينتج عن قلة احتواء الجو على بخار الماء بأشكاله وكذلك الغبار وهذا يساعد على زيادة إشعاع الأرض ليلاً فتنخفض حرارة سطح الأرض والتربة والنباتات بسرعة.

- الصقيع الإشعاعي المتحرك: يحدث هذا النوع من الصقيع عند ورود الكتل الهوائية البـاردة وفـي أجزائها الجافة الخالية من الغيوم وغالباً ما يرافق هذا النوع المرتفعات الجوية وهو أشد أنواع الصقيع خطراً على المزروعات.

ويرتبط حدوث الصقيع وشدته بعوامل عدة أهمها: طبوغرافية الأرض والارتفاع عن سطح البحر وسطح التربة كذلك الغيوم والرطوبة وسرعة الرياح، وحالة الأرض الفيزيائية والغطاء النباتي وكذلك الكتل الهوائية الباردة.

وينصح علماء الزراعة المزارعين باتباع طرق الوقاية من الصقيع لمنع حدوثه أو التقليل من أضراره ومنها ري الأرض عند توقع حدوث الصقيع وكذا الرش بالسوبر فوسفات 2 فـي المئة كـذلـك سلفات البوتاسيوم 2 في المئة ويمكن التعفير بالكبريت بعد الـرش بيوم لعمل طبقة رقيقة على أسطح الأوراق يقلل الضرر.

كما ينصحون بالاهتمام بالتسميد البوتاسي والعناصر الصغرى والتقليل من الأسمدة الأزوتية في فصل الشتاء وكـذا تدفئة الجـو في الليالي المتوقع حدوث الصقيع فيها في أماكن متفرقة كحرق الكاوتش القديم أو بعض مخلفات الزراعة.

كما ينصحون المزارعين بري المزروعات في الليل بواسطة الرشاشات أو التنقيط وتحريك الهواء البارد الملامس لسطح التربة عـن طريق حـرق مـواد بطيئة الاشتعال , وفي حالة المساحات الصغيرة يمكن استعمال الأغطية البلاستيكية ليلاً وذلك بوضع هياكل حديدية على شكل أقـواس فـوق المنطقة المـزروعـة المـراد حمايتها ثم تثبيت الأغطية بالخيوط ويجب مراعاة الارتفاعات المناسبة في هذه الانفاق.

وتشمل النصائح أيضا رفع البلاستيك صباحاً لتعرضها للشمس منعاً لزيادة الرطوبة وتحسين عملية التهوية. أما في حالة البيوت المحمية فيراعى استخدام التدفئة الصناعية مع المحافظة على نسبة الرطوبة المناسبة حتى لا تؤدي إلى ظهور وانتشار الامراض الفطرية ولذلك يجب فتح الأبواب صباحاً لتحسين عملية التهوية.

ويقدم العلماء نصائح لمربي الثروة الحيوانية والدواجن ومربي النحل تشدد على ضرورة إيواء الحيوانات (أبقار أغنام) وغيرها في أماكن محمية في ليالي الصقيع والاهتمام بجميع الاحتياجات التي تضمن السيطرة على حرارة عنابر الدواجن .

كما ينصحون مربي النحل بضرورة تغطية خلايا النحل وعدم فحص الخلايا مع الاهتمام بنقلها لمناطق دافئة خلال فترة الصقيع .